الامن بوصفه «صفقة شاملة»

من الواضح من العرض السابق الخاص بالتهديدات المحتملة لأمن الدولة الفلسطينية انها ستكون لها خيارات محدودة في التعامل معها حتى إذا ما أُتيح لها بناء قواتها المسلّحة بحرية غير محدودة[٩]. ومن الواضح، أيضاً، بالقدر عينه، ان أكثر التهديدات خطورة التي قد تجابهها الدولة الفلسطينية، والتي لا تصل الى حدّ الهجوم التقليدي الخارجي، ستكون، في جوهرها، ضد أمنها السياسي عوضاً عن أمنها المادي. وفي الاحوال التي لا يقع فيها نزاع مع دولة أخرى، فان فلسطين ستجابه تحديات من مواطنيها أو الاسرائيليين الذين يرفضون التخلي عن مطالبهم التاريخية أو الاعتراف بالطرف الآخر. ومع ذلك، فان هذا نوعاً من التهديد لا يمكن معالجته عسكرياً حتى إذا كان من الممكن احتواؤه بهذه الطريقة.

ويقود ذلك الى تأكيد الحاجة التي أشرنا اليها سالفاً للتركيز على العناصر غير العسكرية في التفكير الامني الفلسطيني. ان وجود الدولة الفلسطينية هو المحدّد الاساس للامن الخاص بالوجود الفلسطيني، ولكن القوة العسكرية لا يمكن ان تصبح الضامن الاساس لأمن دولة تنشأ بهذه الصورة، ما دامت ستفتقر الى الموارد البشرية والمالية؛ كما ستكون، بالاضافة الى ذلك، مقيّدة بكوابح دستورية. وهكذا، فان سعي الفلسطينيين لعقد اتفاقية سلام مع اسرائيل تتيح لهم الاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة سيكون من قبيل الحاق الهزيمة بالنفس ما دامت محصلة دفاعاتهم ستظل غير كافية لصد هجوم شامل يشنّه اعداؤهم الاكثر احتمالاً. كما ان القوة العسكرية لن تكون كافية للقضاء على التوترات الناجمة عن النزاعات السياسية الاصولية، سواء نشأت محلياً أم جاءت عبر الحدود الفلسطينية ـ الاسرائيلية.

وعوضاً عن ذلك، يجب على الفلسطينيين ان يسعوا، بوعي، للحصول على مقايضات في أية اتفاقية سلام فلسطينية ـ اسرائيلية. ويجب عليهم ان يقايضوا قدرة عسكرية لا يمكن ان تفي بأغراضهم الاساسية بمكاسب اقليمية وسياسية هم في حاجة ماسة اليها. والآن، يوجد عدم تناسق شاسع في مجال القدرات العسكرية بين اسرائيل والفلسطينيين، ليس ذلك فحسب، وانما في كل منحى آخر تقريباً، باستثناء الحاجة المتساوية لكلا الشعبين لسلام وأمن دائمين مضمونين من قبل الدولتين الفلسطينية والاسرائيلية المتمتعتين بالسيادة وامكانية الاستفادة من الموارد الطبيعية الداخلية وفي العالم الخارجي. وعوضاً عن السعي لالغاء عدم التساوق العسكري هذا، الذي ستتكفىء نواحي معيّنة منه الى الوراء لا محالة بمجرد احلال السلام وتعايش الدولتين، فان على الفلسطينيين ان يعتبروه ميزة ما دام يتيح لهم الفرصة لتركيز مطالبهم وجهودهم على النواحي ذات الاهتمام الاكبر بالنسبة اليهم.

ومن الناحية العملية، فان الامن الفلسطيني يمكن ضمانه بأفضل صورة بترتيبات سياسية تعالج، بقدر الامكان، المطالب والممتلكات التاريخية الخاصة بالشعب الفلسطيني. وإذا كان أمن اسرائيل واستمرار سكانها اليهود على قيد الحياة على المدى الطويل سيتحقق في المقام الاول بالوسائل العسكرية، فانه وكلما زاد اتساع هذه الوسائل وامتدادها كلما توجب على الاسرائيليين ان يكونوا ألين عريكة، وان يكون من المتاح للفلسطينيين الدخول بحرية أكبر الى كل المناطق التي يعتبرونها وطنهم التاريخي. ومن شأن ذلك ان يحل مشكلة اللّب الحقيقي لنضال دام لقرن كامل حول فلسطين، ومن ثم يزول السبب الجذري للنزاع في المستقبل.